الخلاف في ادغام احدى التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع في بعضهما وفي حذف احداهما

د. نهاد حسوبي صالح
جامعة بغداد / كلية الاداب

المقدمـة :

اختلف النحاة في جواز ادغام احدى التاءين المبدوء بهما الفعل المضارع او عدم جوازه . ومصدر الخلاف هو صحة هذا الادغام عند بعض القراء ، وقد أثبت ابن مالك جوازه في الفيته بقوله:

وحَيِيَ آفَلُكْ و آدّغم دون حذر   كذلك نحو تتجلّى واستتر

وقد مثل له ابن عقيل بـ (آتّجلى).

أما رأي سيبويه فقد جاء في قوله ((فإن التقت التاءان في تتكلّمون وتترّسون ، فأنت بالخيار ، إن شئت اثبتهما ، وإن شئت حذفت إحداهما : وتصديق ذلك قوله عز وجل : ((تَتَنَـزَّلُ عَلَـيْهِمْ الْمَلَائِكَـةُ))[1]، و((تَتَجَـافَى جُنُـوبُهُمْ عَـنْ الْمَضَـاجِعِ))[2] وإن شئت حذفت التاء الثانية . وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا))[3] ، وقوله ((وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْن الْمَوْتَ))[4]... ولا يسكنون هذه التاء في ((تتكلّمون)) ونحوها ...))[5].

اما الخـلاف الاخر في مثل : ((تتذكّرون)) ((تذكّرون)) و ((تتيممّون)) ((تيمّمون)) ((تتلوّن)) ((تلوّن)) ..الخ.

فمنهم من قال بحذف الأولى وهم الكوفيون ، ومنهم من قال بحذف الثانية وهم البصريون ، وانتظم هذا الخلاف في مسألة من مسائل الخلاف بين الفريقين وهي المسألة الثالثة والتسعون في كتاب ((الانصاف في مسائل الخلاف)) .

---

[1] فصلت / ٣٠ .
[2] السجدة / ١٦ .
[3] القدر / ٤ .
[4] آل عمران / ١٤٣ .
[5] الكتاب ٤ / ٤٧٦ .

وقد استوقفني هذا التباين في المنطق المحض بين الكوفيين والبصريين والإطلاق وترك التفسير الصوتي بين النحويين من جهة ، وبينهم وبين القراء من جهة أخرى في إدغام التاءين في ادغام التاءين ، وحذف احداهما ، فتناولت ذلك وجعلته في قسمين : الاول بعنوان الادغام ، والثاني بعنوان حذف احدى التاءين مسبوقين بمقدمة ، ومتبوعين بخاتمة.

القسم الاول : الادغـام

قبل التفصيل في موضوع البحث لابد من البدء بـ ظاهرة الإدغام في العربية لأن حذف احدى التاءين قد يؤدي إلى إدغام غير المحذوفة ، أو كما قال بعضهم هو استثناء من الادغام وقال أهل اللغة : إنه من باب التخفيف .

أ- **الإدغام لغة** : إدخال الشيء في الشيء ، وأدغم الحرف في الحرف : أدخله فيه. ومنه قولهم : أدغمت اللجام في فم الدابة : أي أدخلته . وأدغمت الثياب في الوعاء : أدخلتها فيه . ومعنى أدغمت الحرف في الحرف أي أدخلته: فجعلت لفظه كلفظ الثاني عندما يكونان مختلفين في اللفظ (١).

ب- **الإدغام اصطلاحاً**: وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك من غير فصل بينهما بحركة ، أو وقف ، فيصيران حرفاً واحد نحو : شدّ ومدّ ، ويدخل في جميع الحروف إلا الألف اللينة ، ويقع في الحروف المتماثلة في المخرج والمتقاربة سواء أكانت في كلمة واحدة ، أم في كلمتين(٢).

وقيل : الإدغام : هو رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً،وهو لا يكون إلا في المثلين،أو المتقاربين ، وفي كلمة أوفي كلمتين (٣).

((والإدّغام بالتشديد : افتعال ، وهو لغة سيبويه قال آبن يعيش : الإدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف – أي إفعال – من ألفاظ الكوفيين))(٤).

واشترط القدماء لوقوع الإدغام أن يكون الحرف الأول ساكناً لئلا يقع فصل بين الحرفين .

قال المبرد ((وتأويل قولنا ((مدغم)) أنه لا حركة تفصل بينهما))(١) .

---

(١) ينظر : ادغام القراء / س ، والكشف عن وجوه القراءات ١٣٤/١ ، وشرح المفصل ١٢١/١٠ ،و شرح الشافية للرضي ٢٣٥/٣ ، واللسان ٩٣/١٥ ، والتعريفات ١٦ ، وجامع الدروس العربية ٩٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٤٨٥/٤ ، وعمدة الصرف /٢٧٩ ، وشذا العرف / ١٧٠ .

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٢٠/١٠ ، والممتع في التصريف ٦٣١/٢ ،و شرح التصريح ٣٩٨/٢ ، وشرح الأشموني ٤٨٥/٤

(٤) شرح الأشموني ٤٨٥/٤ ، وينظر شرح التصريح ٣٧٩/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٣ /٢٣٣ ،وشذا العرف /١٧٠ .

وأيد ابن خالويه ما ذهب إليه المبرد بقوله ((الحركة تمنع الإدغام ، وإنما يجوز الإدغام مع السكون لا مع الحركة))[٢].

وإذا وجدت حركة فلا بد من إزالتها حتى يتم الإدغام وفي ذلك يقول سيبويه ((وشروط الإدغام هو أن يكون أول الصوتين ساكناً ، فاذا كان متحركاً فلا بد من إزالة الحركة حتى لا تحجز بينهما))[٣]. كأنّ سيبويه يشير إلى تغيير مقطعي ، وذلك بإزالة حركة الأول من الحرفين لينغلق به المقطع السابق للحرف الثاني .

إن عدم وجود الحركة يعني التلاصق . فإن وجدت الحركة أزيلت حتى يتم هذا التلاصق [٤] .أي ((قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدّغمه في الأخر))[٥]

ولو نظرنا إلى المحدثين لوجدناهم لا يختلفون عن القدماء في تفسير ظاهرة الإدغام . فالإدغام عند المحدثين : هو فناء الصوت الأول في الصوت الثاني بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني[٦].

إنّ معنى فناء الصوت الأول هو ما قصده القدماء من مصطلح الإدخال ؛ إلا أنّ المحدثين سموا هذه الظاهرة بالمماثلة ، وكانوا يريدون من وراء ذلك تخفيف النطق ، وإلى الاقتصاد في الجهد العضلي الذي يبذله اللسان جراء نطقه بحركات مماثلة متتابعة؛لذلك يلجأ اللسان إلى دمج الحركات المتماثلة ليكون منها حركة واحدة

وقبلاً أشار القدماء إلى ما قصده المحدثون ، فهذا ابن جني نراه يقول ((إنهم قد علموا أن إدّغام الحرف في الحرف أخفّ عليهم من إظهار الحرفين ، ألا ترى أنّ اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة نحو قولك : شدّ ، وقطّع ، وسلّم))[١] .

---

[١] المقتضب ١٩٧/١ ، وادغام القراء / س .

[٢] الحجة في القراءات ٣٣/٤ ، وادغام القراء / س .

[٣] ادغام القراء / س .

[٤] ينظر الخصائص ٢ / ١٤٠ .

[٥] المصدر نفسه ٢ / ١٤٠ .

[٦] ينظر الأصوات اللغوية / ١٨٧ ، وادغام القراء / غ .

[١] الخصائص ٢ / ٢٢٧ .

ويقول أيضاً ((وهذا إنّما تحكمه المشافهة[٢] به .... ألا ترى أنّك إنما أسكنته لتخلطه بالثاني وتجذبه إلى مضامّته ومماسّه لفظه بلفظه بزوال الحركة التي كانت حاجزة بينه وبينه .

وأما إذا كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمت فلا إشكال في إيثار تقريب أحدهما من صاحبه ؛ لأن قلب المتقارب أو كد من تسكين النظير))[٣].

وبهذا يكون ابن جني سابقاً المحدثين بقولهم : بالمماثلة ؛ لأنّ كلامه إذا أزلنا تحريف المشافهة الى المشابهة استناداً إلى المعنى يوحي بأن المضمون عنده يتركز في التقريب والمشابهة والمخالفة بعكسها . كذلك نفهم من كلامه أنّ نطق الحرفين صعب على اللسان فأرادوا التخفيف .

وقال سيبويه في ذلك ((أرادوا أن يرفعوا رفعة واحدة))[٤] .

وقال أيضاً من أجل ((أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة))[٥] .

والمحدثون لم يخالفوا القدماء في كيفية التخلص من ثقل الحرفين المتماثلين أو المتجاورين ، فقد تحدث الدكتور ابراهيم أنيس عن الغرض من هذا التأثير قائلاً ((هو التقريب بين الصوتين المتجاورين ما أمكن تيسيراً لعملية النطق واقتصاداً في الجهد العضلي))[٦] لكنّ المحدثين رتّبوا لظاهرة المماثلة ((الإدغام)) نسب تأثر الأصوات بعضها ببعض ((فقد يتأثر أحد الصوتين بصفة الصوت الأخرى أو قد ينتقل مجرى الهواء فيه . او مخرجه ، أو يفنى فناءً تامّاً))[١].

وقد أشاد المستشرقون باكتشاف علماء العربية القدماء هذه الظاهرة التي لم يتوصل إليها علم الصوت الحديث إلا في عهد قريب .[٢]

---

[٢] أظنها المشابهة .

[٣] الخصائص ٢ / ١٤٠ .

[٤] الكتاب ٤ / ٤١٧ ، وينظر الخصائص ١ / ١٨٩ .

[٥] الكتاب ٢ / ٤١٨ ، وينظر المقتضب ١ / ١٩٧ ، ٢٠٦ .

[٦] الأصوات اللغوية /١٨٤ ، وإدغام القراء ((غ – ف)) .

[١] الأصوات اللغوية (١٨١ – ١٨٧) .

[٢] ينظر علم الأصوات عند سيبويه وعندنا / ٢٥ ، وإدغام القراء / ف .

والإدغام أنواع ثلاثة : ممتنع ، وواجب ، وجائز :

١- الممتنع ومنه : إذا تحرك أول المثلين وسكن الثاني نحو : ظللت أو عكس وكان الأول هاء سكت نحو ((ماليه هلك عنّي سلطانيه))[٣] لأنّ الوقف منويّ، وقد أدغمها[٤] ورش على ضعف ، أو كان مدة في الأخر : كيدعو واقد ، ويعطي ياسر ، لفوات الغرض المقصود وهو المدّ ، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة : كلم يقرأ أحد . والحق أنّ الادغام هنا رديء ، أو تحركاً وفات بالإدغام غرض الإلحاق ، كقردد ، أو خيف اللبس بزنة أخرى نحو : درر .

٢- الواجب : ويجب إذا سكن أول المثلين ، وتحرك الثاني ، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم نحو : جدّ وحظ ورأّس وسأال ، بزنة فعّال ، وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً :

١-أن يكونا في كلمة واحدة : كمدّ ، وملّ ، وحبّ . أصلها مدد بالفتح ، وملل بالكسر ، وحبب بالضم ، وأما إذا كانا في كلمتين ، فيكون الإدغام جائزاً نحو قوله تعالى ((جعل لّكم))[٥].

٢- الاّ يتصدر أحدهما : كددن وهو اللهو .

٣- ألاّ يتصل بمدعم : كجسّس جمع جاسّ .

٤- ألاّ يكونا في وزن ملحق بغيره كقردد : لجبل ، فانه ملحق بجعفر وجلبب فإنه ملحق بدحرج ، واقعنسس فإنه ملحق باحر نجم .

٥ ،٦،٧،٨ : ألا يكونا في اسم على وزن ((فعل)) بفتحتين كطلل ، أو ((فعل)) بضمتين كذلل ، أو ((فعل)) بكسر ففتح كلمم جمع لمّة أو ((فعل)) بضم ففتح كدرر جمع درّة . فإن تصدر أو اتصل بمدغم ، أو كان الوزن ملحقاً ، أو كان في

---

[٣] الحاقة / ٢٩ .

[٤] ينظر اتحاف فضلاء البشر / ٤٢٣ ولم ينسبها الى ورش .

[٥] البقرة /٢٢ ، الأنعام/٩٧ ، يونس /٦٧ ، النحل /٧٢ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨١ ، طه / ٥٣، الفرقان /٤٧ ، القصص /٧٣ ، السجدة / ٩ ، يس /٨٠ ، غافر /٦١ ، ٦٤ ، ٧٩ ، الشورى/١١ ، الزخرف /١٠ ، ١٢ ، الملك /١٥ ، ٢٣ ، نوح /١٩ .

اسم على زنة ((فعل)) أو ((فعل)) أو ((فعل)) أو ((فعل)) ، امتنع الإدغام.

٩- ألاّ تكون حركة إحداهما عارضة ، كاخصص أبي ، واكفف الشرّ .

١٠- ألاّ يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، كحيي وعيي .

١١- ألاّ يكونا تاءين في ((افتعل)) كاستتر ، واقتتل .

وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفكّ ، كما يجوز أيضاً في ثلاث أخر :

١- إحداها : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع نحو : تتجلّى وتتعلّم وسنعود إليها .

٢ -٣-ثانيها وثالثها : الفعل المضارع المجزوم بالسكون ، والأمر المبني عليه نحو ((مَنْ يَرْتَدد مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ))[١] يقرأ بالفك[٢] ، وهو لغة الحجازيين ، والإدغام ، وهو لغة التميميين ، ونحو قوله تعالى((واغضض من صوتك))[٣] وقول جرير يهجو الراعي النميري الشاعر[٤] :

فغضّ الطّرف إنّك من نمير فلا كعباً بلغت ولا كلابا))[٥]

ونعود إلى الصورة الأولى من الثلاث الأخر ونقول :

قال سيبويه ((فإن وقع حرف مع ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم ، وألحقوا الألف الخفيفة ؛ لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تطوّع : اطّوّع ، ومن تذكّر اذّكّر ، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال .

---

(١) المائدة / ٥٤ : (من يرتدّ) .

(٢) قراءة نافع وابن عامر بدالين . السبعة في القراءات ٢٤٥/١ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

(٣) لقمان / ١٩ .

(٤) شرح ديوان جرير / ٧٥ .

(٥) الممتع في التصريف ٦٣١/١ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل ٢ /٥٨٦ ... وشرح التصريح ٣٩٨/٢...، وشرح الأشموني ٢ /٤٨٥ ، وشذا العرف /١٧٠ -١٧٢ ، وجامع الدروس العربية ٢ /٩٩ ...

ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذّكّروا واطّوّعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء في خطّف ، والقاف في قتّلوا . فالألف هنا يعني في اختطف لازمة ما لم يعتل الحرف كما تدخل ثمّة إذا اعتلّ الحرف وتصديق ذلك قوله عز وجل ((فادّارأتم فيها))[1] يريد : ((فتدار أتم وازّيّنت))[2] إنما هي تزينت . وتقول في المصدر : ازيّناً وادّارأ . ومن ذلك قوله عز وجل : ((اطيّرنا بكم))[3] .

وينبغي على هذا أن تقول في تترّس : اتّرّس ، فان بينت فحسن البيان كحسنه فيما قبله))[4].

ويقول ايضاً (فان التقت التاءان في تتكلمون وتتترّسون ، فأنت بالخيار إن شئت أثبتهما ، وإن شئت حذفت إحداهما : وتصديق ذلك قوله عز وجل ((تتنزّل عليهم الملائكة))[5] ، و((تتجافى جنوبهم عن المضاجع))[6] . وإن شئت حذفت التاء الثانية . وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى ((تنزّل الملائكة والرّوح فيها))[7] ، وقوله ((ولقد كنتم تمنّون الموت))[8] وكانت الثانية أولى بالحذف لانها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى ((فادّارأتم))[9] و ((ازّيّنت))[10] وهي التي يفعل بها ذلك في يذّكّرون . فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك وهذه التاء لا تعتل في (تدأل) إذا حذفت الهمزة فقلت : تدل ، ولا في : تدع ؛ لأنه يفسد الحرف ويلتبس لو حذفت واحدة منهما . ولا يسكنون هذه التاء[1] في : تتكلّمون ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأنّ الألف إنما لحقت فاختصّ بها ما كان في معنى فعل وافعل في الأمر . فأما الأفعال

---

[1] البقرة / ٧٢ .
[2] يونس / ٢٤ .
[3] النمل / ٤٧ .
[4] الكتاب ٤ / ٤٧٥ .
[5] فصلت / ٣٠ .
[6] السجدة / ١٦ .
[7] سبق تخريجها ، وينظر المستنير في القراءات العشر / ٢٩٥ . فقد ذكر المواضع التي قرئ فيها بالتخفيف (قراءة ابن كثير) .
[8] سبق تخريجها .
[9] سبق تخريجها .
[10] سبق تخريجها .
[1] ينظر إدغام القراء / ٢٣ .

المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين ، فأرادوا أن يخلّصوه من فعل وافعل .

وإن شئت قلت في تتذكّرون ونحوها : تذكّرون ، كما قلت : تكلّمون وهي قراءة أهل الكوفة فيما بلغنا. ولا يجوز حذف واحدة منهما ، يعني من التاء والذال في تذكّرون ، لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء وكرهوا أن يحذفوا أخر ، لأنه كره الالتباس وحذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث . ولم تكن لتحذف الذال وهي من نفس الحرف فتفسد الحرف وتخلّ به ، ولم يردا ذلك محتملاً إذا كان البيان عربياً . وكذلك أنزلت التاء التي جاءت للاخبار عن مؤنث والمخاطبة))[2].

وقال المبرد ((فان قلت : تتكلّمون ، وتدّعون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأنّ ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع ؛ لأنّ الأفعال إذا كانت على ((يفعل)) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء نحو فاعل وما أشبهه . فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيما ضارعه . إنّما تكون في الأفعال الماضية نحو انطلق واقتدر... أو في الأمر : اضرب اقتل ؛ لأنّها تضارع اسماء الفاعلين فتمتنع ، فهذا موضعها من الكلام ...)) [3].

وقال الزمخشري ((وأدغموا تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها فقالوا : اطّيّروا ، وازّيّنوا واثّاقلوا وادّارأوا مجتلبين همزة الوصل للسكون الواقع بالإدغام ، ولم يدغموا نحو تذكّرون لئلا يجمعوا بين حذف التاء الأولى وإدغام الثانية))[4].

وقال ابن الحاجب ((ولم يدغموا نحو تذكّرون لأن أصله تتذكّرون فحذفت التاء الأولى أو الثانية تخفيفاً فلو ذهبوا يدغمون هذه الباقية لأذهبوا التاءين جميعاً فيخلّون بالكلمة ، ووجه أخر وهو أنّه يؤدي إلى إبقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة إن

---

(٢) الكتاب ٤ / ٤٧٦ – ٤٧٧ .

(٣) المقتضب ١ / ٢٤٣ .

(٤) المفصل / ٤٠٣ – ٤٠٤ .

كان المحذوف الثانية أو ما يقوم مقامها من جنسها إن كان المحذوف الأولى ، ولا يستقيم أن يكون فعلاً مضارعاً عرياً منها))[1].

وقال ابن مالك :

((وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تاء كتبيّن العبر

يقال في تتعلم وتتنزل وتتبين ونحوها : ((تعلّم ، وتنزّل ، وتبيّن)) بحذف إحدى التاءين وابقاء الأخرى ، وهو كثير جداً ، ومنه قوله تعالى ((تنزّل الملائكة[2] والرّوح فيها))[3].

وقال قبل هذا ((يجوز الإدغام والفك في الفعل المبتدأ بتاءين مثل تتجلّى. فمن فكّ – وهو القياس – نظر إلى أنّ المثلين مصدّران ومن أدغم أراد التخفيف فقال : اتجلى فيدغم أحد المثلين في الأخر فتسكن إحدى التاءين فيؤتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن))[4].

أقول : إن رأيه الأخير في الادغام والفك أثار خلافاً بين النحويين والقراء وهو مخالف لسابقيه [5].

وقال الشيخ خالد الأزهري ((ويجوز الوجهان : الإدغام والفك أيضاً في ثلاث مسائل أخر منها :

١- احداها: أولى التاءين الفوقانيتين والزائدتين في أول المضارع نحو :(تتجلّى ، وتتذكّر) مضارعي تجلى ، وتذكّر ، وذكر الناظم في شرح الكافية[6] وتبعه ابنه في شرح الخلاصة : أنك إذا أدغمت التاء الأولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فتقول في تتجلّى: اتّجلّى . وفيه نظر فانه لم يخلق الله أحداً من الفصحاء فيما نعلم أدخل همزة وصل في أول الفعل المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء . قال الحوفي : فإن وقف ابتدئ بالإظهار ولا يجوز إدخال الف الوصل عليه ؛ لأنّ ألف الوصل لا تدخل

---

(١) الايضاح في شرح المفصل ٢ / ٥١٨ .

(٢) سبق تخريجها .

(٣) شرح ابن عقيل ٢ / ٥٩٠ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ٥٨٩ .

(٥) سيأتي تفصيل ذلك .

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٨٥ .

على الفعل المضارع. وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال : يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مدّ أو حركة نحو((ولا تّيمّموا)) [١] و((تكاد تّميّز))[٢] وبذلك قرأ((البزيّ)) [٣] في الوصل نحو ((ولا تيممّوا)) و((لا تبرّجن))[٤] و ((لقد كنتم تمنّون[٥]))[٦]. والأصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين أدغمت أولاهما في أخراهما ، فان أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية وفاقاً لسبويه والبصريين ، لأنّ الاستثقال بها حصل لا الأولى لدلالتها على المضارعة خلافاً لهشام الضرير وأصحابه من الكوفيين . وحجتهم أنّ الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلاً وحذفها يخل بهذا المعنى ، وذلك جائز في الوصل أيضاً. قال الله تعالى ((ناراً تلظّى))[٧]. الأصل تتلظى فحذفت إحدى التاءين ، ولو كان ماضياً لقيل : تلظّت ؛ لأنّ التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميراً متصلاً .

((ولقد كنتم تمنّون))[٨] الأصل : تتمنون وقد يجيء هذا الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ، ومنه على القول الأول الأظهر قراءة ابن عامر[٩] وعاصم ((وكذلك نجّي المؤمنين))[١] بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء . أصله : ننجّي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجّى فحذفت النون الثانية))[٢] .

---

[١] البقرة / ٢٦٧ .

[٢] الملك / ٨ .

[٣] هو أبو الحسن البزي روى عن ابن كثير ت ٢٥٠هـ . معرفة القراء الكبار ١ /١٧٣ ، وميزان الاعتدال ١ / ١٤٤ .

[٤] الأحزاب / ٣٣ .

[٥] سبق تخريجها .

[٦] القراءة في المستنير في القراءات العشر /٢٩٥ ، وينظر الحجة في القراءات السبع / ١٦١ .

[٧] الليل / ١٤ .

[٨] سبق تخريجها .

[٩] السبعة في القراءات ٢ / ٤٣٠ .

[١] الأنبياء / ٨٨ ((ننجي)) .

وقال السيوطي : ((ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع بنحو : تتجلّى وتتظاهر وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام فيقال : اتجلّى واتظاهر ، ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً فيقال : تجلّى وتظاهر ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو قول سيبويه والبصريين ، وقال الكوفيون: المحذوف الأولى وهي حرف المضارعة))[٣] .

وقال أيضاً في النكت: شارحاً قول ابن مالك في شروط وجوب الإدغام في المثلين ((بقي عليه من الشروط ألاّ يتصدرا نحو: ددن ، ذكره في الكافية والتسهيل[٤]. وقال في بعض كتبه : إلاّ أن يكون أولهما تاء المضارعة ، فيدغم بعد مدّة أو حركة نحو ((لا تّيمّموا))[٥] ، ((تكاد تّميّز)). وهذا الشرط أيضاً وارد على الشافية[٦] والنزهة))[٧].

وقال أيضاً في شرح قول ابن مالك : كذا نحو تتجلّى ((قال في شرح الكافية: ويزاد عند الإدغام همزة وصل يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام .

قال ابن قاسم ((وفيه نظر لأنّ تتجلى مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحويين أن ذلك يكون في الماضي نحو : تتّبع . وأما المضارع فلا يجوز فيه الإدغام إن ابتدئ به ، لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو ((تكاد تّميّز)) و((لا تّيمّموا)) لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل))[١]. وعلى هذا مشى في الشافية[٢] .

---

[٢] شرح التصريح ٢ / ٤٠٠ – ٤٠١ .
[٣] همع الهوامع ٢ / ٢٢٧ .
[٤] التسهيل / ٣٢١ .
[٥] الأيتان سبق تخريجهما .
[٦] ينظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٣٤ .
[٧] النكت ٢ / ١٤٦٠ – ١٤٦١ .
[١] شرح الألفية ٦ / ١١١ – ١١٢ .
[٢] ينظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٣٤ .

ثم يقول : قول الشافية : ((إلا في نحو حيي فإنه جائز ، وإلا في نحو: اقتتل وتتنزّل وتتباعد))[٣].

قال السيد : لو قال إلا في نحو حيي واقتتل وتتنزّل ، وتتباعد فانه جائز لكان أولى ، لأن الكل يشترك في جواز الإدغام وعدم وجوبه [٤].

وقول الشافية : ((وحمل قول القرّاء على الإخفاء[٥])) .

قال المصنف في شرح المفصل : ((وهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لأنّ النحويين مطبقون على أنّه لا يصح الإدغام ، والمقرئون مطبقون على أنه يصح ، فيعسر الجمع بينهما ، ثم قال : وقد جمع الشيخ الشاطبي[٦] بين هذين القولين وقال : أراد القراء الإخفاء وسموه إدغاماً لتقربه منه ، وأراد النحويون الإدغام المحض .

قال : وهذا الجواب وإن كان جيداً على ظاهرة ، إلا أنّه لا يثبت أنّ القراء امتنعوا من الإدغام ، بل أدغموا الإدغام الصريح ، ثم قال : والأولى أن يمنع إجماع النحاة على امتناع الإدغام ، لأن من القراء جماعة من النحاة ، وهم يقولون بالإدغام الصريح فلا يكون إجماع النحاة حينئذ حجة ، لأنه ليس إجماعهم إجماعاً لجميع النحويين مع مخالفة القرّاء وإن سلمنا أنه ليس في القراءة نحاة ، إلا أنّ القرّاء ناقلون لهذه اللغة ، فهم مشاركون للنحاة في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحاة وحدهم حجة ، وإذا ثبت ذلك لكان المصير إلى قول القرّاء أولى لأنهم ناقلون للقراءات عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله، ولأن ما نقله القرّاء من القراءات تواتراً ، وما نقله النحاة احاد فنقلهم أرجح ، وإن سلمنا أنه ليس تواتراً لكن القراء أكثر وأعدل فكان الرجوع إليهم أولى[١]))[٢] وحكمة هذا حكم منطقي لا بأدلة الصوت والمعنى .

---

[٣] شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٣٤ .

[٤] ينظر شرح الشافية للجار بردي ١ / ٣٣٠ .

[٥] شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٣٤ .

[٦] هو القاسم بن نيرّه الشاطبي المقرئ ت ٥٩٠ هـ ، غاية النهاية ٢/٢٠ ، بغية الوعاة ٢ /٢٦٠ .

[١] الايضاح في شرح المفصل ٢/١١١٠ – ١١١١ ، وينظر شرح الشافية للجار بردي ١/٣٣٣-٣٣٤ .

[٢] النكت ٢ / ١٤٦٠ – ١٤٦٥ .

وقال في موضع آخر ((قولها((وقد يدغم نحو : تتنزّل وتتنابزوا وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح))[٣].

قال السيد : قد جاء إدغامها وقبلها ساكن صحيح في قراءة البزي ((هل تربّصون[٤])) و ((تنزّل[٥]))[٦].

وقال الأشموني بعدما تكلم على الإدغام ((تنبيه : الفك أجود من الإدغام وإن كان كل واحد منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر ولعلّ الناظم أومأ إلى ذلك بتقديمه الفكّ في النظم ، كذلك يجوز الفكّ والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان. إما في أوله أو وسطه نحو ((تتجلى ، واستتر)) .

أما الأول فقال في شرح الكافية ((إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فقلت في تتجلى: أتجلى))[٧] هذا كلامه وفيه نظر ، لأنّ تتجلى فعل مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع . والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين إن كان ماضياً نحو تتبّع وتتابع جاز فيه الادغام ، واجتلاب همزة الوصل فيقال : اتّبع ، واتّابع ، وإن كان مضارعاً نحو : تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين ، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو ((تكاد تّميّز)) و ((ولا تيممّوا)) لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل .

وقال في تنبيهات منها:

٣- الثالث : ما ذكره في هذا البيت – ابن مالك – كالمستثنى من الضابط المتقدم:

وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه على تا كتَبَيَّنُ العبر

---

[٣] شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٩٠ .

[٤] التوبة /٥٢ ، والقراءات في التيسير ٨٣ والنشر ٢٣٢/٢ .

[٥] القدر /٤ ، والقراءة في الكشف ٣٤١/١ ، وينظر شرح الشافية للرضي ٣ / ٢٩١ .

[٦] النكت ٢ / ١٤٦٧ .

[٧] شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٨٥ .

الأصل : تتبيّن بتاءين . الأولى تاء المضارعة ، والثانية تاء تفعل .

وعلة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثلين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي عليه من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين ، وهذا الحذف كثير جداً ، ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو ((تنزّل الملائكة والرّوح))[1] ، ((لا تكلّم نفس))[2] ، ((ناراً تلظّى))[3]. وذكر في تنبيهات اختلاف البصريين والكوفيين في المحذوف وهي :

١-**الأول** : مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال حصل بها ، وقد صرح بذلك في شرح الكافية. وقال في التسهيل : والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام[4] الذي مذهبه أن المحذوفة هي الأولى ، ونقله غيره عن الكوفيين .

٢-**الثاني**: قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء لأنّه يتعذر فيه الإدغام ، وأنّ الماضي نحو : تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام ، وكذا المضارع الواقع في الوصل .

٣-**الثالث** : قال في شرح الكافية ((وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم[5].

((ونزّل الملائكة تنزيلاً))[1]، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزل إنما هي الثانية ؛ لأنّ المحذوفة من نوني نزّل في القراءة المذكورة إنما هي الثانية))[2] . هذا كلامه .

قال الشارح : ومنه على الأظهر قوله تعالى ((كذلك نجّي المؤمنين))[3] في قراءة عاصم[4] أصله : ننجّي ، ولذلك سكن اخره))[5]

---

[1] سبق تخريجها .

[2] هود / ١٠٥ .

[3] سبق تخريجها .

[4] هو هشام الضرير من علماء الكوفة .

[5] ينظر : المحتسب في شواذ القرءات ٢/٢١٢٠ .

[1] الفرقان / ٢٥ .

[2] شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٨٧ .

[3] سبق تخريجها .

[4] سبق تخريجها .

[5] شرح الأشموني ٤ / ٤٩٢ – ٤٩٤ .

وقال الحملاوي : ((أنواع الإدغام ثلاثة : ممتنع ، وواجب ، وجائز . وذكر أحد عشر شرطاً لوجوب الإدغام منها :

أ. ألا تكون حركة إحداهما عارضة ، كأخصص أبي ، وأكفف الشرّ .

ب . ألا يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما: كحيي ، وعيي .

ج. ألا يكونا تاءين في ((افتعل)) كاستتر ، واقتتل .

٣-**النوع الثالث** من الإدغام الجائز. وقال في الصور الثلاث الأخيرة من شروط الوجوب يجوز الإدغام والفكّ ، كما يجوز أيضاً في ثلاث أخر .

١-إحداها : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو : تتجلّى وتتعلّم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول ، للتمكن من النطق خلافاً لابن هشام في توضيحه ، حيث ردّ علي ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع ، ولكنهما حجة في اللغة العربية فتقول في نحو : تتجلّى ، وتتعلّم : اتجلّى واتعلّم .

وإذا أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية[٦]. قال تعالى ((ناراً تلظّى))[٧]

و((ولقد كنتم تمنون الموت[١]))[٢] .

وقال الغلاييني : ((يجوز الإدغام وتركه في أربعة مواضع منها :

٣-**الثالث** : أن يكون في اول الفعل الماضي تاءان مثل : تتابع وتتبع فيجوز الإدغام مع زيادة همزة وصل في أوله دفعاً للابتداء بالساكن مثل : اتّابع واتّبع. فان كان مضارعاً لم يجز الادغام بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين : فتقول في تتجلّى ، وتتلظّى

---

[٦] يوافق البصريين في الحذف .

[٧] سبق تخريجها .

[١] سبق تخريجها .

[٢] شذا العرف / ١٧١ – ١٧٢ .

((تجلّى ، وتلظّى)) قال تعالى ((تنزّل الملائكة والروح))[٣] وقال ((ناراً تلظّى))[٤] أي : تتنزّل وتتلظّى . وهذا شائع كثير في الاستعمال))[٥].

وقال عبد الصبور شاهين ((كذلك يجوز الفكّ والادغام في أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع مثل : تتجلى وتتذكّر وشرط الادغام أن يحدث في الوصل لا في الابتداء نحو قراءة من قرأ ((ولا تيمموا)) و ((ولا تبرّجن)).

وقد تحذف احدى التاءين كقوله تعالى ((ناراً تلظّى)) و ((ولقد كنتم تمنّون))[٦].

القسم الثاني :

حذف إحدى التاءين :

وقد تناول الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع دون الاشارة إلى الإدغام إذ يقول ((ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان : تاء المضارعة ، وتاء أصلية نحو ((تتناول وتتلوّن)) فانّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية نحو ((تناول وتلوّن)) .

وذهب البصريون إلى أنّ المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد – وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية – استثقلوا اجتماعهما فوجب أن تحذف إحداهما ، فلا يخلو : إمّا أن تحذف الزائدة أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ، لأنّ الزائد ،أضعف من الأصلي والأصلي أقوى من الزائد فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى .

---

[٣] سبق تخريجها .

[٤] سبق تخريجها .

[٥] جامع الدروس العربية ٢ / ١٠٣ .

[٦] المنهج الصوتي للبنية العربية / ١٠٦ .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا: إنّ حذف الأصلية أولى من الزائدة ؛ لأنّ الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى ، فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم ((إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى)) قلنا : لا نسلم هذا مطلقاً فانّ الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجئ لمعنى . فأما الزائد الذي جاء لمعنى فلا نسلم فيه أنّ الأصلي أقوى منه ، وأما الزائد الذي ما جاء لمعنى فمسلّم أنه أقوى ، ولكن لا نسلم أنه قد وجد هاهنا ، وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة ، فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقيتها أولى ؛ لأنّ في حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذي جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة . والذي يدل على صحة هذا ثبوت التنوين في المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منهما لآلتقاء الساكنين ، وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول في المنقوص ((هذا قاض ومررت بقاض)) والأصل فيه ((هذا قاضي ، ومررت بقاضي)) إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالاً لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكناً ، فحذفوا الياء لآلتقاء الساكنين وأبقوا التنوين ؛ لأنّ الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول في المقصور ((هذه رحاً وعصاً)) والأصل فيه ((رحى وعصو)) فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً لتحركهما وأنفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف لألتقاء الساكنين وبقي التنوين بعدها ، لأنّ الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى، فكان تبقيته أولى ، فكذلك هاهنا ، ولهذا كان الواجب في تصغير منطلق ومغتسل : مطيلق ومغيسل ، وكذلك التكسير نحو : مطالق ومغاسل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ، لأن الميم جاءت لمعنى– وهو الدلالة على اسم الفاعل – والنون والتاء ما جاءتا لمعنى ، فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس في كل حرفين أجتمعا فوجب حذف أحدهما ؛ فإنّ حذف

مالم يجئ لمعنى أولى من حذف ما جاء لمعنى ، والسر فيه هو أنّ الحرف الذي جاء لمعنى قد تنزّل في الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنى ، فإنّه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه ، فكذلك هاهنا : يمتنع أن يحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يجئ لمعنى ، فدلّ على أنّ حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما بينا ، والله أعلم))(1).

إنّ المدقق فيما عرضه صاحب الانصاف يجد أنه لم يكن دقيقاً استناداً إلى رأي الفرّاء(2) في قوله تعالى ((إنّ الذين تتوفّاهم الملائكة))(3).((إنّ الذين تتوفاهم الملائكة وكلّ موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما مثل قوله تعالى

((لعلّكم تذكرون))(1) ، ومثل قوله تعالى ((فإن تولّوا فقد أبلغتكم))(2). إذ لم نجد الفراء يجزم بحذف الأولى من التاءين .

وجاء في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ((تناول : أصله تتناول ؛ لأنه فعل للمؤنث المستقبل . قال الله عز وجل ((تنزّل الملائكة)) فاستثقل الجمع بين تاءين ، فحذف إحداهما .

قال الفراء : يجوز أن يحذف الأولى ، ويجوز أن يحذف الثانية لأنّ حركتهما متّفقة ... وقال هشام : المحذوفة هي الأولى .. وقال البصريون : المحذوفة هي الثانية ؛ لأنّ الأولى علم واستقبال علم الاستقبال لا يسقط))(3).

---

(1) الإنصاف ٢/ ٦٤٨ – ٦٥٠ .

(2) معاني القرآن ١ / ٢٨٤ .

(3) النساء / ٩٧ .

(1) الانعام / ١٥٢ .

(2) هود / ٥٧ .

(3) شرح القصائد السبع / ١٤٣ .

فالمسألة خلافية بين الكوفيين أنفسهم ، إذ الرأي الذي نسبه الأنباري إلى الكوفيين هو للكسائي وهشام : أما الفراء فلم يحدد المحذوف من التاءين ، وثعلب تابع البصريين ، وعدّ الدكتور تمام حسان حذف الزائد في هذا أصل كوفي ، لأنّ ((الأصلي أقوى من الزائد المحذوف)) ويردّ فيما ادّعاه ، إذ الأصل لا يختلف فيه كما قرر هو في كتابه الأصول[٤]

الخاتمة :

مما تقدم نقرر أنّ الفراء كان أقرب إلى روح اللغة عندما جوّز حذف التاء الأولى أو الثانية وأن لا دليل على حذف إحداهما. ونجد أنّ الأدلة التي سيقت بعيدة عن النطق أو الكتابة ، وهي لا تمثل إلا المنطق المجرد ، وقد افتتن به أمثال الأنباري الذي افتعل الخلاف ولا سيما في هذه المسألة .

أما في منع إدغام هاتين التاءين عندما يحتاج إلى همزة وصل للتوصل إلى الساكنة الأولى بعد الإدغام فنجد النحاة قد وفّقوا في هذا المنع ولا سيما سيبويه إذ الاتيان بهذه الهمزة يغير صيغة الفعل .

وقد استدرك ابن مالك على النحاة الذين سبقوه جواز إدغام التاءين ، وأجرى ابن عقيل هذا الادغام بالاتيان بهمزة الوصل لما مثل ابن مالك[١] بـ ((اتجلى)) لكن ابن قاسم اعترض عليه بقوله ((لأنّ تتجلى مضارع ، واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع ، والذي ذكره غيره من النحويين أنّ ذلك يكون في الماضي نحو : تتبّع. وأما المضارع فلا يجوز فيه الادغام إن ابتدى به))[٢]. واستدراك ابن مالك مستند إلى قراءة ابن كثير[٣] وورش وغيرهما قوله تعالى ((ولا تيمّموا)) و ((تكاد تميّز)) . إذ إنّ

---

[٤] ينظر همع الهوامع ٢ / ٢٢٧ ، والأصول / ٤٣ ، والخلاف النحوي بين الكوفيين/ ٤٢-٤٣ والخلاف وكتاب الانصاف / ١٩١ .

[١] أيده الحملاوي ، وعبد الصبور شاهين من المحدثين كما تقدم من البحث . ينظر ، ص١٥-١٦. .

[٢] شرح الألفية ٦ / ١١١ .

[٣] ينظر الكشف ١ /٣١٤ ، والبحر المحيط ٢ / ٣١٧ ، واتحاف فضلاء البشر / ١٦٤ .

وصله بما قبله لم يحتج إلى همزة الوصل ، ولم تتعدّ التغيير المقطعي. جاء في النكت للسيوطي ((وحمل قول القراء على الاخفاء)). قال المصنف: وهذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون ؛ لأنّ النحويين مطبقون على عدم صحة الإدغام . والمقرئون مطبقون على صحته ، فيعسر الجمع بينهما. وقال : وقد يدغم نحو: (تتنزّل) وصلاً وليس قبلها ساكن صحيح . وقال السيد : قد جاء إدغامها وقبلها ساكن صحيح في قراءة البزي ((هل تربّصون)) وينحصر الخلاف في هذه القراءة لالتقاء ساكنين اللام من ((هل)) والتاء الأولى الساكنة من ((تربّصون)) إذ لا تبيح اللغة هذا المقطع إلا في الوقف ولا يتصور نطقه في درج الكلام مما ينصر رأي النحويين .

أما ((ولا تتيمّموا)) فمقبول كـ ((ولا ضّالين)) والله أعلن .

ثبت المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

١. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر . البناء ، احمد بن عبد الغني ، ت ١١١٧ هـ ، دار الندوة ن لبنان ، بيروت .

٢. إدغام القرّاء ، السيرافي ، أبو سعيد ، ت ٣٦٨هـ ، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني ، الجزائر ، ١٩٨٦ م .

٣. الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ، مطبعة الانجلو المصرية ، ١٩٨١م .

٤. الأصول . د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٨ م .

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن ، ت ٥٧٧هـ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

٦. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، ابو عمرو عثمان بن عمر ، ٦٤٦هـ ، تحقيق د. موسى بناي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢م .

٧. البحر المحيط ، الأندلسي ، ابو حيان ، ت ٧٤٥ هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

٨. بغية الوعاة ، السيوطي ، جلال الدين ، ت ٩١١هـ ، تحقيق ابو الفضل ابراهيم ، مصر ، ١٩٦٤ م .

٩. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك ، ت ٦٧٢ هـ ، تحقيق محمد كامل بركات ، مصر ، ١٩٦٧ م .

١٠. التعريفات ، الجرجاني ، السيد الشريف ، ت ٨١٦ هـ ، الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٨٦م .

١١. التيسير في القراءات السبع ، الداني ، أبو عمرو ، ت ٤٤٤ هـ ، تصحيح أتو برتزل (مصور عن طبعة استانبول ١٩٣٠ م) مكتبة المثنى ، بغداد .

١٢. جامع الدروس العربية ، الغلاييني ، مصطفى ، لبنان ، ١٩٧٣م .

١٣. الحجة في القراءات السبع ، ابن خالوية ، الحسين بن أحمد ، ت ٣٧٠ هـ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨١م .

١٤. الخصائص ، ابن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق عبد الحليم نجار ، دار الهدى.

١٥. الخلاف النحوي بين الكوفيين ،اطروحة دكتوراه ، مهدي صالح الشمري، كلية الأداب جامعة بغداد ، ١٩٩٥ م .
١٦. الخلاف وكتاب الانصاف ، د. محمد خير حلواني ، دار الأصمعي ، حلب ، ١٩٧٤ م .
١٧. السبعة في القراءات ، ابن مجاهد ، أحمد بن موسى ، ت ٣٢٤هـ ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
١٨. شذا العرف في فن الصرف ، الحملاوي ، أحمد ، ت ١٩٣٢م ، مصر ، ١٩٦٥م .
١٩. شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ت ٧٦٩هـ ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة .
٢٠. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الأشموني ، علي بن محمد ، ت ٩٢٩هـ ، تحقيق محمود بن الجميل ، القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
٢١. شرح الألفية ،المرادي، ابن قاسم ت (٧٤٩هـ) تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة .
٢٢. شرح التصريح على التوضيح ، الأزهري ، خالد ، ت ٩٠٥ هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
٢٣. شرح ديوان جرير ، محمد اسماعيل الصاوي ، لبنان ، بيروت .
٢٤. شرح الشافية ، الاستربادي ، رضي الدين ، ت ٦٨٦هـ ، تحقيق نور الحسن الزفزاف وآخرين ، مطبعة الحجازي ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ .
٢٥. شرح الشافية ، الجاربردي ، أحمد بن الحسن ، ت٧٤٦هـ ، دار الطباعة العامرة ، ١٣١٠ هـ .
٢٦. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، ابن الانباري ، ابو بكر ت ٣٢٩ هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
٢٧. شرح الكافية الشافية ، أبن مالك ، محمد بن عبد الله ، ت ٦٧٢هـ ، تحقيق عبد المنعم هريدي ، دار المأمون للتراث ، ١٩٨٢ م .
٢٨. شرح المفصل ، ابن يعيش ، يعيش بن علي بن يعيش ، ت ٦٤٣ هـ ، المطبعة المنيرية ، مصر .
٢٩. علم الأصوات عند سيبويه وعندنا . شاده .
٣٠. عمدة الصرف ، كمال ابراهيم ، مطبعة النجاح ، بغداد .
٣١. غاية النهاية ، ابن الجزري ت ٨٣٣ هـ ، تحقيق برجستراسو، مصر ،١٩٣٣م.

٣٢. الكتاب ، سيبويه ، ت ١٨٠هـ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيأة العامة للكتاب .
٣٣. الكشف عن وجوه القراءات السبع ، القيسي ، مكي بن أبي طالب ، ت ٤٣٧هـ ، تحقيق محيي الدين رمضان ، دمشق ، ١٩٧٤م .
٣٤. لسان العرب ، ابن منظور ، محمد بن مكرم ، ت ٧١١ هـ ، دار صادر.
٣٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، أبن جني ، ت ٣٩٢هـ ، تحقيق علي النجدي وآخرين ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
٣٦. المستنير في القراءات العشر ، ابن سوار البغدادي ، ت ٤٩٦ هـ ، تحقيق عمار الددو ، بغداد ، ١٩٩٩ م . اطروحة دكتوراه .
٣٧. معاني القرآن ، الفراء ، يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب .
٣٨. معرفة القراء الكبار ، الذهبي ت ٧٤٨ هـ ، تحقيق بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ .
٣٩. المفصل في العربية ، الزمخشري ، محمود بن عمر ، ت ٥٣٨هـ ، دار الجيل ، بيروت .
٤٠. المقتضب ، المبرد ، محمد بن يزيد ، ت ٢٨٥هـ ، تحقيق عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ، ١٣٨٨هـ .
٤١. الممتع في التصريف ، ابن عصفور ، علي بن مؤمن ، ت ٦٦٩هـ ، تحقيق ، فخر الدين قباوة ، بيروت ، ١٩٧٩م .
٤٢. المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ م .
٤٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ، ت ٧٤٨ هـ ، تحقيق علي البجاوي ، بيروت ، ١٩٦٣ م .
٤٤. النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تصحيح محمد علي الضباع ، مصر .
٤٥. النكت على الألفية ، السيوطي ، تحقيق د. فاخر جبر مطر ، رسالة ماجستير ، بغداد ، ١٩٨٣ م .
٤٦. همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطي ، دار المعرفة ، بيروت .